مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: اختبار تأثير بعض العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: أ.م. مطيع أسعد الشلبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9476
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 2- 2025 :50- 75

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 2- 2025 : 50 - 75

اختبار تأثير بعض العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"

مُطيع أسعد الشّلبي[1]

1. الأُستاذ المُساعد في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
Motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

المُلخَّص:

يَستحوذ العائد التمويلي على اهتمام الإدارات في المصارف بسبب ارتباطه بالقرارات التمويلية والاستثمارية المُتخذة، وتُعد المصارف ذات حساسية لمصادر أموالها نظراً لخصوصية تعاملها بالمال إيداعاً واستثماراً، لذلك ينبغي عليها المُوائمة بين المصادر الداخلية لأموالها والمصادر الخارجية منها مُتمثلة بالودائع وفق الشكل الذي يُتيح لها خفض المخاطر وزيادة العوائد. كما أنّ السياسات التمويلية المُتبعة من قبل إدارات المصارف والقائمة على عوامل عديدة منها حجم الودائع والهيكل التمويلي والمخاطر التمويلية تساهم (سلباً أم ايجاباً) في عوائد المحفظة التمويلية.

لذلك هدفت الدراسة إلى بيان أثر بعض العوامل الداخلية (حجم الودائع الاستثمارية، حجم المخاطر التمويلية، حجم التمويل الداخلي، حجم الحسابات الجارية ومعدل كفاية رأس المال) في عائد المحفظة التمويلية لدى المصارف الإسلامية السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الأدبيات السابقة ذات الصلة بالمحفظة التمويلية بالمصارف الإسلامية، كما اعتمدت المنهج التحليلي من خلال اختبار الفرضيات وتحليل البيانات الربعية المستمدة من التقارير السنوية لكل المصارف الإسلامية العاملة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة بين (2011-2021) بالاعتماد على البرنامج القياسي E-views10.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي في الأجل القصير عند مستوى دلالة 5% لمؤشر حجم الودائع الاستثمارية ومعدل كفاية رأس المال في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية. كما أظهرت وجود أثر معنوي إيجابي في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5% لمؤشر حجم الودائع الاستثمارية ونسبة التمويل الداخلي في معدل العائد على المحفظة التمويلية. بينما أوضحت الدراسة وجود أثر معنوي سلبي في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5% لمؤشر المخاطر التمويلية ومعدل كفاية رأس المال في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية خلال مدة الدراسة.

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات أهمها توجيه المصارف الإسلامية بأن تُنوع مُكونات محافظها التمويلية عبرَ استخدام صيّغ تمويل متعددة، وتمويل القطاعات الاقتصادية

تاريخ الايداع: 2023/10/22
تاريخ النشر: 2023/11/20

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

المختلفة، وعدم التركيز بالتمويل على مناطق مُحددة، لأنّ هذا التنوع يُقلل من احتمال التعرّض للمخاطر.

الكلمات المفتاحية: المحفظة التمويلية، الودائع الاستثمارية، المخاطر التمويلية، التمويل الداخلي، المصارف الإسلامية السورية، سوق دمشق للأوراق المالية.

Testing The Effect of Some Internal Factors On the Return of the Financing Portfolio of Islamic Banks "An Applied Study in The Damascus Securities Market"

Motee`Asaad Alshalaby[1]
[1] - Assistant Professor in the Department of Banks and Insurance. -Faculty of Economic- Damascus University.
Motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

Received: 22/10/2023
Accepted: 20/11/2023

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:
The financing return attracts the attention of departments in banks because of its connection to the financing and investment decisions taken. Banks are sensitive to the sources of their funds due to the specificity of their dealings with money as deposits and investments. Therefore, they must harmonize the internal sources of their funds with the external sources, represented by deposits, according to the form that allows them to reduce risks and increase returns. The financing policies followed by bank departments, which are based on many factors, including the size of deposits, the financing structure, and financing risks, contribute (positively or negatively) to the returns of the financing portfolio.
Therefore, the study aimed to demonstrate the impact of some internal factors (the size of investment deposits, the size of financing risks, the size of internal financing, the size of current accounts and capital adequacy ratio) on the return of the financing portfolio of Syrian Islamic banks. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was relied upon in studying the literature. It also adopted the analytical approach by testing hypotheses and analyzing quarterly data derived from the annual reports of all Islamic banks operating and listed on the Damascus Securities Exchange during the period between (2011-2021) based on the standard program E-views 10.
The study found a positive moral effect in the short term at a significance level of 5% for the index of the size of investment deposits and the capital adequacy ratio on the rate of return on the financing portfolio in Syrian Islamic banks. It also showed a positive significant effect in the long term at a 5% significance level for the index of the size of investment deposits and the internal financing ratio on the rate of return on the financing portfolio. While the study showed a negative moral effect in the long term at a significance level of 5% for the financing risk index and the capital adequacy ratio on the rate of return on the financing portfolio in Syrian Islamic banks during the study period.
The study concluded by presenting a set of recommendations, the most important of which is directing Islamic banks to diversify the components of their financing portfolios by using multiple financing formulas, financing different economic sectors, and not focusing financing on specific regions, because this diversity reduces the possibility of exposure to risks.

Key Words: Financing Portfolio, Investment Deposits, Financing Risks, Internal Financing, Syrian Islamic Banks, Damascus Securities Exchange.

1- الدراسة المرجعية:

1.1-المقدمة Introduction:

نظراً لإحجام العديد من الأفراد والمؤسسات عن التعامل مع المصارف التقليدية التي تتبع سعر الفائدة، ظهرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فكانت المصارف الإسلامية خياراً مالياً إضافياً يسعى لاستقطاب الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة توجيهها في مجالات استثمارية تعود بالنفع العام.

يَستحوذ القرار التمويلي على اهتمام الإدارات في المصارف بسبب ارتباط آثاره ونتائجه بالعوائد، نظراً لكون القرارات المالية غير السليمة تُؤدي إلى نتائج لا تُحمد عُقباها، وتُعد المصارف ذات حساسية لمصادر أموالها بسبب خصوصية تعاملها بالمال إيداعاً واستثماراً، لذلك ينبغي عليها المُوائَمة بين المصادر الداخلية لأموالها والمصادر الخارجية منها مُتمثلة بالودائع وفق الشكل الذي يُتيح لها تخفيف المخاطر وزيادة الأرباح.

ورغم حداثة تجربة المصارف الإسلامية السورية إلا أنّها لاقت قبولاً من الأفراد في إيداع أموالهم وفق التكيف الفقهي لتلك الحسابات، فكانت الودائع (استثمار، توفير، وجارية) مورداً مالياً خارجياً للمصارف الإسلامية لتقوم بتوظيفه وفق الصيغ التمويلية والاستثمارية المختلفة، ويحقق للمصارف زيادة في العوائد، من هنا جاء البحث لبيان أثر بعض مؤشرات العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية.

2.1-مشكلة البحث Research Problem:

نظراً لازدياد حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية، وبما أنّها تستقطب الودائع وتُعيد استثمارها في أوجه استثمارية وفق أحكام الشريعة الاسلامية كبديل عن الأساليب الائتمانية التقليدية والأدوات المرتبطة بسعر الفائدة، فإنّها من المفترض أن تعيد استثمار هذه الودائع بشكل يحقق أرباحاً للمودعين ولحملة الأسهم ويزيد من عائد المحفظة التمويلية، وبما أنّ عائد المحفظة التمويلية يتأثر بالعديد من العوامل (إيجاباً أم سلباً) من ضمنها العوامل الداخلية ، وانطلاقاً مما سبق ولمساعدة المصارف في معرفة العوامل الداخلية الإيجابية وتعزيزها والتخفيف من أثر العوامل السلبية لاستمرارية عمل المصارف ونجاحها في الوصول إلى أهدافها، وللإحاطة بكافة جوانب البحث يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

هل كان هناك أثراً لبعض العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل أثّرت نسبة حجم الودائع الاستثمارية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟
- هل أثّرت نسبة حجم الودائع الجارية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟
- هل أثّرت نسبة حجم التمويل الداخلي في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟
- هل أثّرت نسبة المخاطر التمويلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟
- هل أثّرت نسبة كفاية رأس المال في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية؟

3.1-أهمية البحث Research Importance:

تبرز أهمية البحث العلمية في أنّه محاولة لسد الفجوة البحثية في معرفة أثر بعض مؤشرات العوامل الداخلية في تعزيز عائد المحفظة التمويلية للمصارف الخاصة الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021)، كما أنّ هناك أهمية خاصة لمعرفة العوامل المؤثرة وحجم التأثير وطبيعته. فضلاً عن تقديم إطار نظري عن المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية والعوامل الداخلية المؤثرة فيها. كما يساهم البحث من الناحية العملية من خلال تقديمه المعلومات وبعض النتائج والتوصيات التي ستمكن إدارات

المصارف والمساهمين والجهات الرقابية المشرفة من إدارة الموارد المالية المتاحة بكفاءة أكبر، انتهاءً باعتباره حافزاً للباحثين الذين يودون التعرف على هذا الموضوع وإجراء المزيد من الأبحاث بدول محددة وبعوامل مختلفة، وخلال مدد زمنية مختلفة.

4.1-أهداف البحث Research Objectives:

هدف البحث إلى إجراء الاختبارات لمعرفة أثر بعض مؤشرات العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الخاصة الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021) وسعى لتحقيق الآتي:

1- التعريف بأهمية ومكونات المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية.

2- التعرف على أسس إدارة المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية.

3-التعرف على سياسات واستراتيجيات الاستثمار في المحافظ التمويلية للمصارف الإسلامية.

4- معرفة أهم نظريات سلوك المحافظ التمويلية للمصارف الإسلامية.

5- تسليط الضوء على العوامل الداخلية المؤثرة في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية.

6- تحديد العوامل المؤثرة إيجاباً في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية بغية تعزيزها.

7- تحديد العوامل المؤثرة سلباً في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية لتقليل تأثيرها.

8- تقديم النتائج والتوصيات لمساعدة إدارات المصارف في تعزيز العوامل التي تساهم بالمحافظة على مستوى العوائد وتحسين كفاءة المحافظ التمويلية.

5.1-حدود البحث Research Limits:

1- الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال المدة الزمنية 2011-2021. (باستخدام بيانات ربع سنوية).

2- الحدود المكانية: تشمل الدراسة كافة المصارف الإسلامية العاملة في سورية خلال مدة الدراسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (والبالغ عددها ثلاثة مصارف).

6.1-مجتمع وعينة البحث Research Society And Sample:

1- مجتمع البحث: يشمل المصارف الإسلامية في سورية.

2- عينة البحث: تشمل كافة المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة _ سورية). باستثناء البنك الوطني الإسلامي الذي تأسس بنهاية عام 2021 وبدأ عمله 2022 ثم تمّ ادراجه بعام 2023.

7.1-فرضيات البحث Research Hypotheses:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات بعض العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

وتتفرع عنها خمس فرضيات فرعية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر حجم الودائع الاستثمارية في معدل عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر حجم الودائع الجارية في معدل عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر حجم التمويل الداخلي في معدل عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر حجم المخاطر التمويلية في معدل عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال في معدل عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2021).

8.1-متغيرات البحث Research Variables:

- المتغير التابع: يُعبّر عنه بمؤشر عائد المحفظة التمويلية ويحسب بنسبة إيرادات الأنشطة التمويلية إلى حجم المحفظة التمويلية.
- المتغيرات المستقلة: يُعبّر عنها بالنسب الآتية:

1- حجم الودائع الاستثمارية: وهي تُشير إلى حجم الأموال المودعة من قبل الزبائن بغية استثمارها وفق صيغ التمويل الإسلامية، الممكن استثمارها من قبل إدارة المصرف ويحصل على جزء من العوائد كونه غير ضامن لها، وتحتسب بنسبة إجمالي رصيد حساب الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الأصول في المصرف في وقت محدد، إذ تُعد أحد مقاييس التمويل الخارجي لأنّها تقيس درجة اعتماد المصرف على الموارد الخارجية (الودائع)، تعطى هذه النسبة وفق الآتي:

Debt/ Assets = Debt/ Total Assets (Funds). (Khalaf,2013,228)

2- حجم الودائع الجارية: وهي تُعبر عن الأموال المودعة من قبل الزبائن والتي يمكن لإدارة المصرف استثمار جزء منها ويحصل على كامل العوائد كونه ضامن لها وفق مبدأ الخراج بالضَمان، وتحتسب بنسبة رصيد حساب الودائع الجارية إلى إجمالي الأصول في المصرف في وقت محدد.

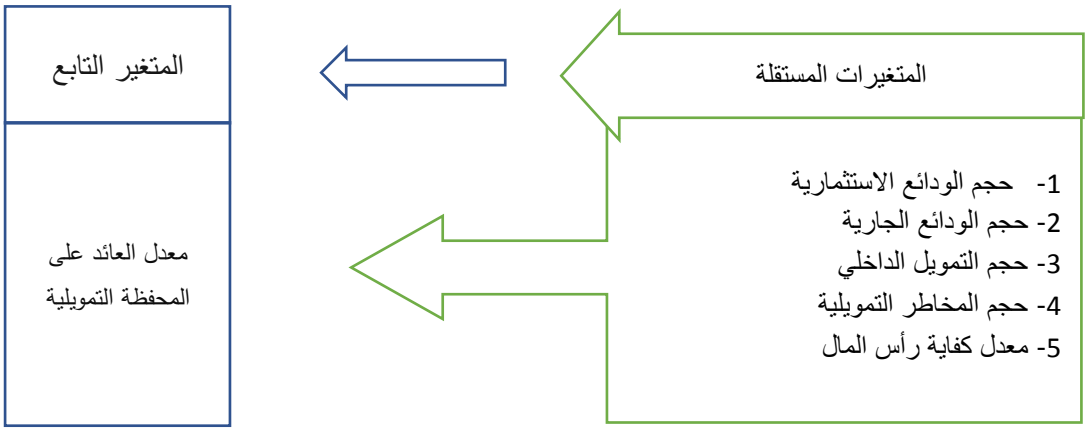
3- حجم التمويل الداخلي: أحد مؤشرات الهيكل التمويلي وتُحتسب من خلال قسمة إجمالي حقوق ملكية المساهمين على أصول المصرف، حيثُ تُعتبر هذه النسبة مقياساً للتمويل الداخلي وتُعطى هذه النسبة من خلال:

Equity/ Assets = Equity/Total Assets. (Paramasivan,et al.,2009,22)

4- حجم المخاطر التمويلية: تقيسُ هذه النسبة المخاطر المحتملة من عدم التزام المدينين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وتُحسب من خلال نسبة حساب مخصص التمويلات المتعثرة (الديون المتعثرة) إلى حجم المحفظة التمويلية.

5- معدل كفاية رأس المال: يُشير إلى قدرة رأس مال المصرف على استيعاب مخاطر الأصول الممولة من موارده، ويتمُّ احتسابه وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم /253/ لعام 2007 م

ليكون بذلك أنموذج البحث: الشكل (1): أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع



9.1-منهج البحث Research Methodology:

لتحقيق أهداف البحث استُخدِمَ المنهج الوصفي التحليلي وفق الآتي:

1. المنهج الوصفي: من خلال دراسة واستعراض الأدبيات السابقة وذات الصلة بالمصارف الإسلامية والمحفظة التمويلية لديها، ودراسة العوامل المؤثرة في المحفظة التمويلية وتسليط الضوء على أهم مؤشرات قياسها.
2. المنهج التحليلي: من خلال الدراسة التطبيقية التي استخدمت أدوات الاقتصاد القياسي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات اعتمادا على البرنامج القياسي E-views 10.

10.1-الدراسات السابقة Literature Reviews:

1-10.1: الدراسات العربية:

هدفت دراسة(الخالدي، 2010) بعنوان: **تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة (2000-2008)** إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية بغية تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ تطبيقها على عينة من المصارف الأهلية العراقية خلال المدة (2000-2008). وقد استخدم الباحث تحليل التباين وتحليل الانحدار المتدرج ومعامل الارتباط بيرسون. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة (حجم المصرف، معدل كفاية رأس المال، السيولة النقدية الحاضرة، الانفاق على الدعاية والاعلان، عمر المصرف) وبين المتغير التابع (عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية)، بينما كان هناك علاقة عكسية مع متغير معدل توظيف الودائع. في حين لم تكن هناك علاقة مع متغير عدد الفروع المصرفية.

وهدفت دراسة(الحسين،2016) بعنوان: **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية** إلى تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية للفترة الممتدة بين (2009-2015)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة التالية: حجم المصرف، نسبة المديونية، حقوق الملكية، نسبة السيولة، صافي الفوائد، نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية. وبيان أثر هذه المتغيرات على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية. تمّ استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المصرف ونسبة الديون. وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الموجودات وبين حجم المصرف، نسبة الديون ونسبة مخصص التسهيلات إلى التسهيلات الائتمانية. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وكلاً من السيولة النقدية، حقوق الملكية، وصافي الفوائد.

وهدفت دراسة (الزعبي وآخرون،2020) بعنوان: **العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية في الأردن** إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، حيثُ تمّ تحديد العوامل بشقيها العوامل الداخلية (المتمثلة بما يلي: نسبة حقوق الملكية، تكلفة الودائع، نسبة الودائع المتداولة، حجم البنك، نسبة الودائع المقيدة)، والعوامل الخارجية الآتية (المتمثلة بكل من: سعر إعادة الخصم، العرض النقدي، والحصة السوقية)، كما تمّ قياس الربحية بمقياسين وهما العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. وقد تمّ اختبار فرضيات الدراسة على عينة الدراسة المتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك خلال المدة (2003-2018). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي مهم إحصائياً على الربحية من العوامل الداخلية الآتية (نسبة حقوق الملكية، تكلفة الودائع، نسبة الودائع المتداولة، حجم البنك، نسبة الودائع المقيدة)، وتبين وجود أثر إيجابي على الربحية من العوامل الخارجية (سعر إعادة الخصم، العرض النقدي، والحصة السوقية).

وهدفت دراسة (إبراهيم وأخرون،2020) بعنوان: **أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية** إلى بيان أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي ممثلاً في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية في مصرف الجمهورية الذي يعد أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وذلك للفترة (2008–2017)، اعتمدت الدراسة في بياناتها على القوائم المالية الرئيسية للمصرف وتحليلها لبيان المؤشرات المالية، ثم اختبار العلاقة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بحيثُ كانت المتغيرات الداخلية كمتغيرات مستقلة ومؤشر الأداء كمتغيرات تابعة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لحجم المصرف في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية)، كما توصلت إلى وجود أثر معنوي سلبي لحقوق الملكية في العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر معنوي سلبي للسيولة في العائد على الموجودات، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، من خلال الاهتمام بمختلف الموجودات المدرة للعوائد والمحافظة على التوظيف الكفؤ للأموال المستثمرة التي يمتلكها المصرف والتنوع فيها، مع متابعة أداء الإدارة العليا للمصرف وتقويم دورها في إدارة الموجودات من أجل تعزيز الأداء المالي لها .

وهدفت دراسة (خضير،2021) بعنوان: **العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق** إلى تسليط الضوء على العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية عينة من المصارف التجارية (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي ومصرف أشور الدولي) في العراق خلال المدة (2007–2016). ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ دراسة سلوك المتغير التابع (ربحية المصرف ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، والمتغيرات المستقلة (حجم المصرف، حجم المديونية، مصاريف الدعاية والاعلان، مخاطر السيولة، عدد فروع المصرف، عدد موظفي البنك ونسبة الفائض النقدي).توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين العائد على الأصول وبين حجم المديونية ومخاطر السيولة ومصروف الدعاية والاعلان، وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وبين اجمالي الأصول وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين والفائض النقدي، عدم وجود علاقة بين العائد على حقوق الملكية وبين اجمالي الأصول ومصروف الدعاية وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين والفائض النقدي، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية وبين مخاطر السيولة وكذلك وجود علاقة طردية بين حجم المديونية ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وهدفت دراسة(الصالح،2022) بعنوان: **أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي** إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية السعودية. واختبرت في عينة مكونة من أربعة بنوك تمثلت في مصرف (الراجحي، الجزيرة، البلاد، الانماء) لمدة خمسة سنوات من (2017–2021). وتمّ اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية، حيثُ شمل النموذج متغيران مستقلان متمثلان بنسبة التمويل الداخلي والخارجي بينما تُمثل نسب الربحية المتغير التابع. وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views، توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على العائد على الأصول. وأظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي على العائد على حقوق الملكية. وكذلك وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي على العائد على حقوق الملكية. بينما حجم المصرف كان له تأثير طردي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

10.1–2: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Aslam et al,2016) بعنوان:

Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan

المحددات المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية: أدلة من باكستان إلى معرفة العوامل الرئيسة التي تؤثر في ربحية عينة من المصارف الإسلامية البالغة (خمسة مصارف وسبعة عشر فرعاً إسلامياً تابع لمصرف تقليدي) في الباكستان خلال المدة (2007–2014). استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الخطي للتحقق من مستوى الأهمية والعلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أنّ حجم المصرف وحجم التمويل والحصة السوقية تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما أثر حجم الودائع وحجم الناتج المحلي الإجمالي والتضخم سلباً على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

وهدفت دراسة(Said,2016) بعنوان:

An analysis on the factors affecting profitability level of Sharia banking in Indonesia..

تحليل العوامل التي تؤثر على مستوى ربحية المصرفية الإسلامية في إندونيسيا إلى اختبار أثر بعض العوامل على ربحية كافة المصارف الإسلامية في إندونيسيا خلال المدة (2011–2014). باستخدام الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسب كفاية رأس المال والتمويل المتعثر والتمويل إلى الودائع في ربحية المصارف الإسلامية، في حين كان للناتج المحلي الإجمالي والتضخم تأثير معنوي إيجابي.

وهدفت دراسة (Quan et al,2019) بعنوان:

Determinants of Islamic Banking Performance: An Empirical Study in Malaysia

محددات أداء المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية في ماليزيا إلى اختبار ومعرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أداء عينة من المصارف الإسلامية في ماليزيا والبالغة 10 مصارف خلال المدة (2007–2016). باستخدام نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثير الثابت توصلت الدراسة إلى أنّ التضخم ومعدل كفاية رأس المال يؤثران بشكل كبير على أداء عينة المصارف الإسلامية، بينما لم تؤثر باقي المتغيرات (حجم المصرف والسيولة ومخاطر الائتمان وإدارة المصروفات والناتج المحلي الإجمالي) بشكل مهم على الأداء.

وهدفت دراسة(Widyastuti,2019) بعنوان: **Capital Structure and Bank Performance**

هيكل رأس المال والأداء المصرفي إلى معرفة أثر متغيرات هيكل رأس المال في تمويل استثمارات المصارف والذي بدوره ينعكس على أداء المصارف. وبالاعتماد على بيانات مالية سنوية لعيّنة من المصارف الاندونيسية خلال المدة (2009–2017)، تبيّن أنّ قيمة المصرف لا تتأثر بهيكل رأس المال، وأنّ نسبة المديونيّة ونسبة الملكية لا تحمل أيّ أثر معنوي في أداء المصارف والمعبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وهدفت دراسة (Mennawi ,2020) بعنوان :

Influential Factors on Profitability of Islamic Banks Evidence from Sudan

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية أدلة من السودان إلى اختبار تأثير بعض المتغيرات الخاصة بالمصارف إلى جانب متغير الاقتصاد الكلي (التضخم) على ربحية عينة مكونة من 10 مصارف إسلامية في السودان. وقد طبقت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد على البيانات من أجل تحديد العلاقات ودرجة أهمية المتغيرات المستقلة للربحية. تمّ أظهرت النتائج أنّ متغيرات إجمالي حقوق الملكية إلى وصافي هامش الربح. قياس الربحية من خلال مؤشرين؛ العائد على الأصول إجمالي الأصول، وكفاءة التكلفة التشغيلية والاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، ومتغيرات التضخم تؤثر بشكل كبير على ربحية المصارف الإسلامية في السودان. وعلى العكس من ذلك، فإنّ حجم ودائع المصرف (كحصة في السوق) لا يشكل عاملاً هاماً في تحديد ربحية المصارف. وعلاوة على ذلك، تُشير النتائج إلى أنّ جودة القروض الائتمانية لها أهمية كبيرة بالنسبة لهامش الربح الصافي، في حين أنّها غير ذات أهمية بالنسبة للعائد على الأصول.

11.1- ما يُميّز هذا البحث:

بعدَ الاطلاع على الدراسات السابقة تتضح أهمية دراسة العوامل المؤثرة في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية، بسبب تباين النتائج من دولة إلى أخرى. حيثُ وجدنا أنّ غالبية الدراسات اعتمدت نسبتي معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول في قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية. إلا أنّ المتغيرات المستقلة تباينت فيما بينها بسبب خصوصية كل مصرف وكل دولة. لذلك يُعدّ هذا البحث إضافة مُكمّلة لما قامت به الأبحاث السابقة من حيثُ الهدف وهو تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف ومعرفة حجم الأثر الناجم عنها. وتميزت عنها بمؤشر قياس المتغير التابع وهو عائد المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية، وتميزت عنها في مجال اختبار متغيرات متنوعة وأكثر دقة، نظراً لشموله كافة المصارف الإسلامية السورية العاملة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال مُدة الدراسة، فضلاً عن كون البحث يتطرق لإطار نظري شامل إلى حدٍ ما عن المحفظة التمويلية، كما أنّه يأخذ منحى خاص في المدة الزمنية (2011-2021) والمغطاة ببيانات ربع سنوية.

2. الإطار النظري:

1.2- المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية: تتكون موارد المحفظة التمويلية للمصرف الإسلامي من مصدرين:
المصدر الأول ذاتي يُعبّر عنهُ بحقوق الملكية والتي تشمل (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، والأرباح المحتجزة).
أما المصدر الثاني للموارد المالية هو الودائع الخارجية التي يسعى المصرف باستمرار لاستقطابها وإعادة توظيفها مجدّداً.

أولا: مفهوم وأهمية المحفظة التمويلية:

تنشأ أهمية المحفظة التمويلية من أهمية مكوناتها، حيثُ يمثل التمويل النشاط التجاري الرئيس لغالبية المصارف الإسلامية. وغالباً ما تكون المحفظة هي أكبر الأصول حجماً ومصدر الدخل الرئيس في المصارف، وبذلك فهي تُعتبر أحد أكبر مصادر المخاطر على استقرار وسلامة المصرف، سواء أكان ذلك بسبب معايير التمويل المتساهلة أم ضعف إدارة مخاطر المحافظ المصرفية، حيثُ كانت مشكلات المحفظة التمويلية تاريخياً السبب الرئيس لخسائر المصارف، ونتيجة لذلك تُعد الإدارة الكفؤة للمحفظة أمراً مهماً لضمان استقرار وسلامة المصرف. وبالتالي فإنّ أهميّة المحفظة التمويلية تتمثل في كونها أداة استثمارية تعمل على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، فضلاً عن تحقيق المصرف لأهدافه المتمثلة بتخفيض المخاطر وزيادة العوائد من خلال الاستفادة من تطبيق مبدأ التنويع الكفؤ في المحفظة.

ثانياً: أهداف المحفظة التمويلية:

- تعزيز الربحية: تُعد الربحية الحافز الرئيس من استثمار أموال المصرف وبما فيها المحفظة التمويلية، ولتحقيق هدف تعزيز ربحية المحفظة التمويلية لابد من وضع سياسات وأسس واضحة لعملية التمويل مع الأخذ بعين النظر العوامل المؤثرة بالمحفظة.
- تخفيض المخاطر: إنّ أحد أهداف المحفظة التمويلية هو تقليل المخاطر المصرفية، إذ يعمل المصرف على ضبط مكونات محفظته من خلال التحكم باستثمارات وتمويلات المحفظة (تركز أو تنوع) ضمن قطاع أو منطقة معينة أو صيغة تمويلية.

لذلك تعمل إدارات المصارف على تعزيز ثقة المودعين بشكل دائم، لأنّ المودع عندما يقوم بإيداع الأموال في المصرف، فإنّه يسعى للحصول على عائد ضمن مخاطرة معدومة، لذلك فإنّ سلامة أموال المودعين يجب أن تكون ضمن أولوياته. (Charumathi,2013,51)

ثالثاً: مُكونات المحفظة التمويلية:

نظراً للأهميّة التي تُمثلها مكونات المحفظة التمويلية فإنّه من الضروري أنْ تُولي الإدارة المصرفية عناية خاصة بتلك المكونات بحيثُ يتمُّ وضع سياسة مناسبة لضمان سلامتها، لأنّ الإدارة غير الكفؤة لمكونات المحفظة التمويلية قد تؤدي إلى إفلاس المصرف. وبناءً عليه سيكون من الأهميّة بمكان تسليط الضوء على أهم أنواع صيغ التمويل الإسلامية:

- التمويل بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء
- التمويل بالمشاركة (ثابتة أو متناقصة)
- التمويل بالمضاربة (المطلقة أو المقيدة).
- التمويل بالسلم والسلم الموازي
- التمويل بالاستصناع
- التمويل بالمزارعة
- التمويل بالمساقاة
- التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك

رابعاً: إدارة المحفظة التمويلية:

تُشير إدارة المحفظة التمويلية إلى العملية التي يتمُّ من خلالها إدارة المخاطر الكامنة في عملية التمويل والتحكم فيها، إذ تُعد مراجعة العمليات في إدارة المحفظة التمويلية من الإجراءات المنطقية والمهمة، لأنّها تُمثل نشاطاً إشرافياً أساسياً، بحيثُ يتضمن تقييم الإدارة وتقييم الخطوات المتخذة لتحديد المخاطر والمشاكل من أجل التحكم فيها خلال عملية التمويل، إنّ هذه المهمة ليست سهلة لاعتمادها على قواعد وأسس تضبط تشكيلة ومكونات المحفظة التمويلية ضمن البيئة والإطار الاستثماري الذي يتطلب الإلمام بكافة العوامل والظروف المحيطة وكذلك التكيّف والتفاعل السريع والمستمر معها. (Comptroller,2017,25).

خامساً: أسس إدارة المحفظة التمويلية:

هناك أسس عديدة لإدارة المحفظة التمويلية نذكر منها: (Greg,2009,5)

- التحفظ والعقلانية عند اتخاذ القرار التمويلي في المصرف لغرض تجنب المخاطر المرتفعة.
- تجهيز قائمة خيارات إضافية من التمويلات كبدائل متاحة للاستثمار ووضع أولويات لكل منها.
- تحديد التوقيت المناسب عند بناء هيكل المحفظة التمويلية المناسبة لأهداف المصرف.
- المتابعة والمراقبة المستمرة لطلبات التمويل وحجم التمويلات وكذلك التقلبات الخارجية والداخلية التي تطرأ.
- الاستعانة بمختصين وخبراء في عمليات إدارة المحفظة التمويلية.

سادساً: السياسات التمويلية المستخدمة في إدارة المحافظ التمويلية:

تُعرّف السياسة التمويلية على أنّها مبادئ وقواعد توجيهية للتمويل يُطبقها الممولون عند إدارتهم للعمل المصرفي، حيثُ تُحدد هذه السياسة خصائص التمويلات المفضلة وتضع الإجراءات ذات الصلة إضافة إلى مراجعة عمليات منح التمويلات وتدقيقها وتوثيقها. كما عرفت بأنّها قواعد وارشادات تضعها الإدارة العليا التي تتحكم بعمليات إدارة التمويل لمراجعة ومراقبة الأداء في تحديد امتيازات التمويل. (Franklin, et al,2010,5)

تهدف السياسات التمويلية إلى التأكد من أنّ التمويلات التي ستمنح سوف تحقق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة. فهي أداة تساعد في تحديد الأهداف والتخطيط لها ومراقبتها، إضافة لوضع معايير ومبادئ محددة لتوجيه موظفي التمويل عند منح التمويلات لاتخاذ القرارات السليمة. لابد أنّ المحفظة التمويلية تعكس سياسة التمويل المعتمدة والمتبعة من قبل إدارة المصرف، كما

يجب أن تكون السياسة التمويلية مرنه تستجيب للتغيرات المحتملة في الظروف والاحداث المحيطة بالمصرف من أجل استثمار هذه السياسات كوسائل مواكبة لشروط ومتطلبات عمليات تنظيم منح التمويل.

سابعاً: استراتيجيات الاستثمار في المحفظة التمويلية:

يمكن للمصرف أن يتبنى إحدى الاستراتيجيات الاستثمارية في المحفظة التمويلية الآتية:

- الاستراتيجية الاستثمارية المتحفظة (Conservative investment strategy):

وفقاً لهذه الاستراتيجية تستثمر المصارف بالأصول المتداولة بحجم أكبر قياساً بالأصول الثابتة، وهذا يقود إلى ارتفاع حجم الاستثمار بالأصول قصيرة الأجل مقارنة مع الأصول طويلة الأجل.(Onwumere, et al.2012,195) أيّ أنّها تستخدم النسبة الأكبر من الأموال بأصول سائلة منخفضة المخاطرة والربحية مقابل أصول أقل سيولة لكنها أكثر ربحية. (Kwenda, et al, 2014,570) وغالباً ما تستخدم المصارف الاستراتيجية المتحفظة خلال فترة التقلبات العالية في الأعمال.

- الاستراتيجية الاستثمارية الهجومية (Aggressive investment strategy):

تستخدم الإدارة المصرفية هذه الاستراتيجية عند رغبتها بتحقيق عوائد مرتفعة من خلال الاستثمار بالحد الأدنى من الأصول المتداولة، ووفقاً لهذه الاستراتيجية يتمُّ التركيز على التمويلات طويلة الأجل، حيثُ تتميز بمخاطرة عالية إلا أنّها تحقق عائد أعلى لتعويض المخاطر المرتفعة. (Sohail,et.al.2016,41) فهي تستخدم مستوى أقل من الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل مقابل الأصول طويلة الأجل.

ثامناً: أهم النظريات المفسرة لسلوك المحافظ التمويلية:

- نظرية التنويع التقليدية: تفترض هذه النظرية أنّه على المصارف أن تنوع مكونات محافظها عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة والمناطق والأشخاص والدول المختلفة، لأنّ هذا يقلل من احتمال التخلف عن السداد أو احتمال الإفلاس. فالمصارف ذات المحافظ التمويلية غير المتنوعة بشكل جيد هي أكثر عرضة للمخاطر وللتقلبات الاقتصادية عند تعرض أحد القطاعات التي تركز فيها أنشطتها للخطر من المصارف ذات المحافظ التمويلية المتنوعة بشكل جيد. (Adzobu, et al. 2017, 127)، كما تُشير النظرية إلى أنّ المحفظة التمويلية ذات التركيز القطاعي المرتفع تميل إلى زيادة المخاطر التمويلية بسبب ارتباط ظروف المصرف مع ظروف هذه القطاعات افتراضياً.(Ho,et,al.2018,2).
- نظرية التركيز: ترى هذه النظرية أنّه يجب على المصارف أن تتخصص من خلال تركيز أنشطتها على قطاعات أو مجالات عمل معينة من أجل الاستفادة من الميزة النسبية لتطوير الخبرات في المجالات التي تركز عليها، مما يقلل من احتمال التخلف عن السداد، كما أنّه يطور قدرة المصرف على الاكتشاف المبكر للتدهور في أعمال المقترض من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر.(Adzobu, et al. 2017, 127)، كما يؤكد أصحاب هذه النظرية بأنّه ينبغي للمصارف أن تركز نشاطها على قطاع معين من أجل الاستفادة من الخبرات في كيفية إنجاز الأعمال في هذه القطاعات، والتالي ستكتسب المصارف ذات المحافظ المالية المركزة خبرة في القطاعات التي تمولها، ووفقاً لهذا المشهد يتوقع أن يزداد الأداء مع التركيز.(Leon,2017,283)

2.2: العوامل الداخلية المؤثرة في المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية نذكر منها:

أولاً: الودائع: تنحصر الموارد الخارجية للمصرف بالودائع التي يستقطبها من الزبائن، تُعرّف الودائع على أنَّها: "العقد الذي بموجبهِ يستودعُ المصرف نقوداً تنتقل مُلكيتها إليه ويَتعهّد بردِّ مثلها إلى المودع". (ياملكي، 2001، 205).

يتمُّ ايداع الأموال في المصارف الإسلامية إما على سبيل الأمانة أو القرض، أو بغرض المضاربة أو الوكالة بالمشاركة بالاستثمار، وتقسم الودائع إلى:

أ. ودائع جارية (تحت الطلب): وهي الأموال التي يودعها الزبائن في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات، أو رغبتهم الاحتفاظ بأموالهم في مكان آمن، ويستطيع الزبون أن يسحب من حسابه في أيّ وقت.

ب. حسابات ودائع التوفير (الادخار الاستثماري): يتميز هذا الحساب بتمكين صاحبه من استثمار مدخراته وفق نظام المضاربة المطلقة ومرونة بتحريك الحساب، إضافة إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك. حرية السحب والايداع في الحساب من دون أيّ شرط أو مصاريف. تُحدّد نسبة المشاركة في الاستثمار لأرصدة هذا الحساب مسبقاً وتعادل 40% على أدنى رصيد خلال الشهر في سورية.

ت. حسابات ودائع الاستثمار: تُعرف بأنّها اتفاقٌ بين المصرف والزبون يُودع بموجبه مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يعمل به في مختلف المجالات الاستثمارية، أو أنْ يقتصره على نوع معين محدد في العقد، مقابلَ جزء من أرباح تلك العمليات. (الشبيلي، 2005، 122). ويطلق على الودائع الاستثمارية في المصرف الإسلامي "حسابات الاستثمار" كونها موجهة للاستثمار على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وليست ودائع تحت الطلب أو جارية. (حمزات وأخرون، 2022، 96). ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- حسابات ودائع الاستثمار المشترك (المُطلق): حيثُ تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلّمها المصرف من الزبائن وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتتحمّل مخاطر الاستثمار. ويكون المصرف وكيلاً وشريكاً عن أصحاب هذه الودائع باستثمارها مباشرة، أو بدفعها إلى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرّها الإسلام، وذلك عن طريق المشاركات أو البيوع أو الايجارات وغير ذلك. (العجلوني، 2008، 192).
- حسابات ودائع الاستثمار المخصص (المُقيدة): وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الزبائن لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده الزبون، وبما أنّ الزبون هو الذي يقرّر نوع الاستثمار وطبيعته فإنّ المصرف يشارك في الأرباح المتحققة ووفق النسبة المُتفق عليها في حين يتحمل الزبون (صاحب رأس المال) وحده الخسائر.
- المحافظ الاستثمارية (الصكوك): وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف الأموال من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية.:

ثانياً: حقوق الملكية:(كنعان،2016، 87).

- رأس المال المدفوع: تتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف عند بدء تكوينه وأيَّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه، حيثُ يُعتبر عجلةَ التحريك الأولى للمصرف الإسلامي للبدء بمُمارسة أعماله ونشاطاته الاستثمارية.
- الأرباح المُحتَجزة: تُمثل الأرباح المحتجزة مصدراً تمويلياً ذاتياً أو داخلياً للمصرف، وهي تُمثل جزءاً مُقتطعاً من الأرباح التي يُحققها المصرف لتُضاف إلى رأس ماله المُكون من المصادر الداخلية لديه لتشكل دعامةً إضافية له، فضلاً عن كونها تُؤمن احتياجات المصرف المالية دون أن تُكبده أي تكاليف إضافية كتكاليف إصدار أسهم جديدة للاكتتاب أو الحصول على التمويل من مصادر أُخرى خارجية.
- الاحتياطيّات: تُعرف الاحتياطيات على أنَّها: "المبالغ التي تقتطعها المصارف من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للمصرف". ومن أهم هذه الاحتياطيات:
(احتياطي رأس المال، الاحتياطي الإلزامي والاحتياطي الاختياري).

- المُخصّصات: "مبالغ تُقتَطع من مُجمِل الأرباح لمواجهة خطر مُحتَمل الحدوث خلال الفترة المالية المُقبِلة.

ثالثاً: معدل كفاية رأس المال:

يُعبّر معدل كفاية رأس المال عن قدرة رأس مال المصرف على استيعاب مخاطر الأصول الممولة من موارده. إنّ مقررات بازل لم تراعِ خصوصية المصارف الإسلامية (لناحية طبيعة حسابات الاستثمار القائمة على الربح والخسارة، وطبيعة صيغ التمويل)، لذلك بدأ الاهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية تراعي خصوصيتها عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. حيثُ ينبغي أنْ يكون معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية أقل من معدله في المصارف التقليدية، لأنّ المصرف الإسلامي لا يضمن سوى الحسابات الجارية وغير ملزم بدفع الفائدة وفي حال خسارة ودائع الحسابات الاستثمارية فتُخصم من أرباح الاستثمار أو من رأس مال أصحاب ودائع الحسابات الاستثمارية حال عدم كفاية الأرباح لتعويض الضرر. أما فيما يخص المصارف الإسلامية في سورية فإنه يتمُّ احتساب معدل كفاية رأس المال وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم /253/ لعام 2007 م بحيثُ لا تنخفض النسبة عن 8%.

رابعاً: مخاطر التمويل:

تُشير إلى المخاطر المرتبطة بالطرف المقابل في العقد، ويُعرّف الخطر التمويلي على أنّه الفشل المالي المحتمل للمدين (وفق المرابحة) أو شريك المصرف (وفق المشاركة أو المضاربة) في إمكانية الوفاء بالتزاماته التعاقدية وفقاً للشروط المتفق عليها. وعلى الرغم من أنّ المحفظة التمويلية تُعتبر المصدر الرئيس لعوائد المصرف، إلا أنّها تحتمل مخاطر تمويلية لا يستهان بها. حيثُ تؤثر العمليات التمويلية بشكل سلبي في عوائد المصرف عندما يتعثر المدين ويفقد قدرته على الالتزام بالسداد. فكلما زادت المحفظة التمويلية ارتفعت العوائد وزادت المخاطر أيضاً والعكس صحيح. وتؤثر عمليات التمويل الممنوحة بصورة سلبية في عوائد المصرف وذلك عندما لا يتمكن المدين من السداد. ويعد التوسع في منح التمويل بطريقة غير مدروسة بعناية، أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى ارتفاع حجم التمويلات المتعثرة والتمويلات المعدومة مما يؤثر سلباً على عوائد المصرف. وتعود أسباب المخاطر التمويلية في المصارف الإسلامية إلى عدم كفاية المعلومات عن الأرباح الحقيقية للوحدات التي تمّ تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة، بالإضافة للعوامل الخارجية التي تؤدي إلى تعثر الوحدة التي تمّ تمويلها على أساس المرابحة أو السلم أو الاستصناع. (مشعل، 2019، 33).

خامساً: حجم المصرف:

يعبر عن مدى كفاية الأموال المخصصة لتغطية طلبات التمويل، إذ يتوقع أن تؤدي زيادة الحجم في المصارف إلى تحسين الربحية وزيادة معدلاتها السنوية. يقاس حجم المصرف بمتوسط إجمالي الأصول التي تظهرها بيانات قائمة المركز المالي (اجمالي الأصول في بداية العام+ اجمالي الأصول بنهاية العام) /2.

سادساً: شبكة الفروع المصرفية: يقاس حجم شبكة الفروع المصرفية بالعدد الإجمالي لفروع المصرف العاملة، إذ يتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين عدد الفروع وبين زيادة العائد، فكلما زادت الفروع يزداد انتشارها جغرافياً مما يسهل وصول الزبائن إليها وكثرة التعامل المصرفي معها مما ينعكس إيجاباً على نشاط المحفظة التمويلية وبالتالي ارتفاع العوائد والعكس صحيح.

3. الإطار التطبيقي للبحث:

لمعرفة أثر مؤشرات بعض العوامل الداخلية في عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية، وفي نطاق ذلك سنقوم بإجراء الدراسة واختبار الفرضيات بالاعتماد على البيانات المالية ربع السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية السورية العاملة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (1) يوضح رأس مال المصارف الإسلامية السورية العاملة وعدد الفروع بنهاية 2022

	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ المباشرة	رأس المال	عدد الفروع
1	بنك الشام	2006-9-7	2007-8-27	10 مليار ليرة سورية	14
2	بنك سورية الدولي الإسلامي	2007-4-9	2007-9-15	15 مليار ليرة سورية	24
3	بنك البركة-سورية	2007-6-28	2010-6-1	30 مليار ليرة سورية	15
4	البنك الوطني الإسلامي	2021-11-30	-	25 مليار ليرة سورية	-

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية [1]

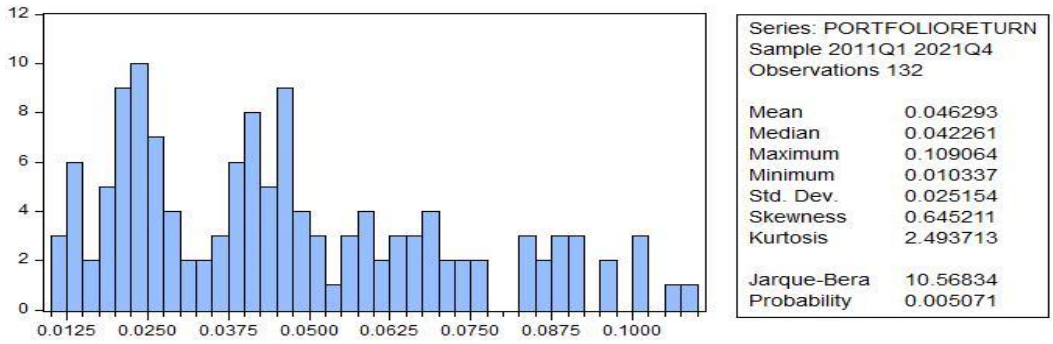
وفي سبيل ذلك سنقوم بالخطوات التالية:

- دراسة التوصيف الإحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
- اختبار استقرار متغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة في سبيل تحديد المنهجية المناسبة لاختبار الفرضيات.
- اختبار معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات.
- اختبار الفرضيات للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

1- المتغير التابع عائد المحفظة التمويلية:

الرسم البياني رقم (2): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير عائد المحفظة التمويلية



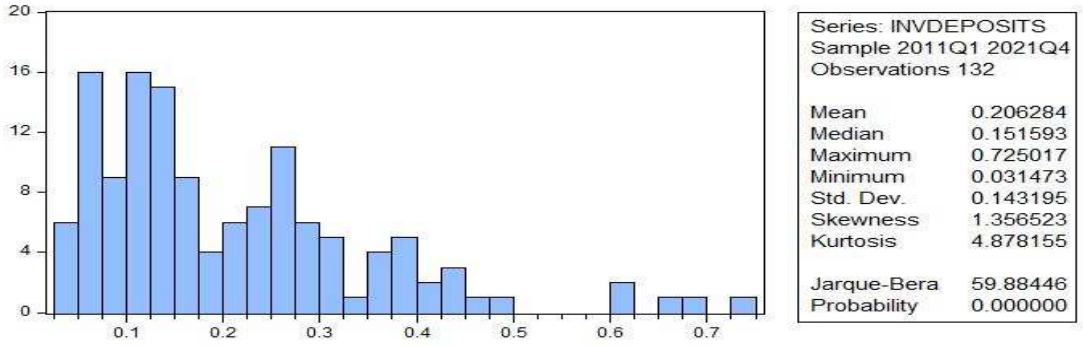
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "لا تخضع سلسلة المتغير التابع للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 0.65 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني عدم تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذا المتغير 2.5 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

[1] www.dse.com

2- المتغير المستقل حجم الودائع الاستثمارية ويقاس بنسبة حجم الودائع الاستثمارية إلى حجم الأصول:

الرسم البياني رقم (3): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير حجم الودائع الاستثمارية

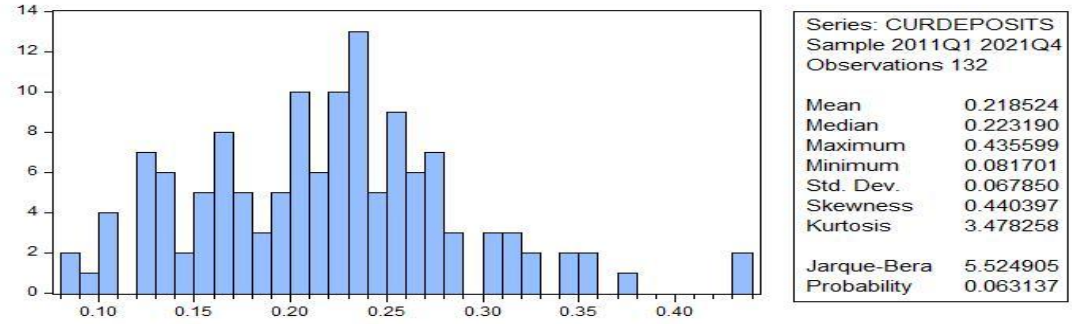


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "لا تخضع سلسلة المتغير المستقل للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 1.4 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني عدم تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذا المتغير 4.9 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

3- المتغير المستقل حجم الودائع الجارية:

الرسم البياني رقم (4): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير حجم الودائع الجارية

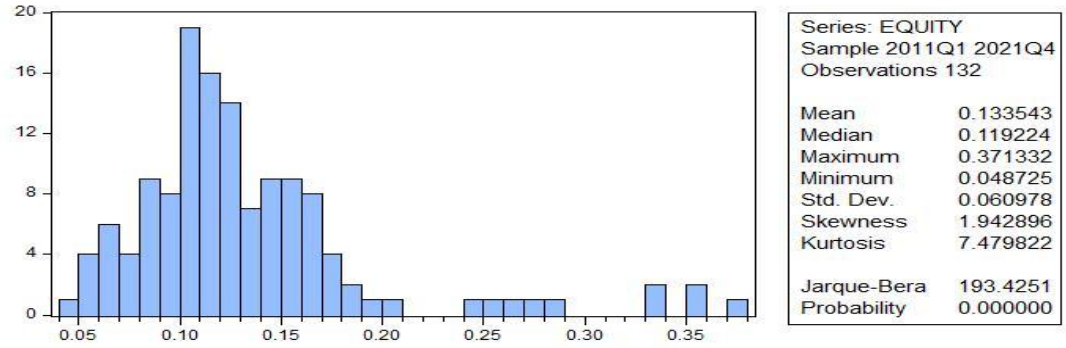


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم القائلة "تخضع سلسلة المتغير المستقل حجم الودائع الجارية للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 0.4 القريب من القيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، ومعامل التفلطح لهذا المتغير 3.5 القريب إلى حدٍ ما من القيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

4- المتغير المستقل التمويل الداخلي:

الرسم البياني رقم (5): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير التمويل الداخلي

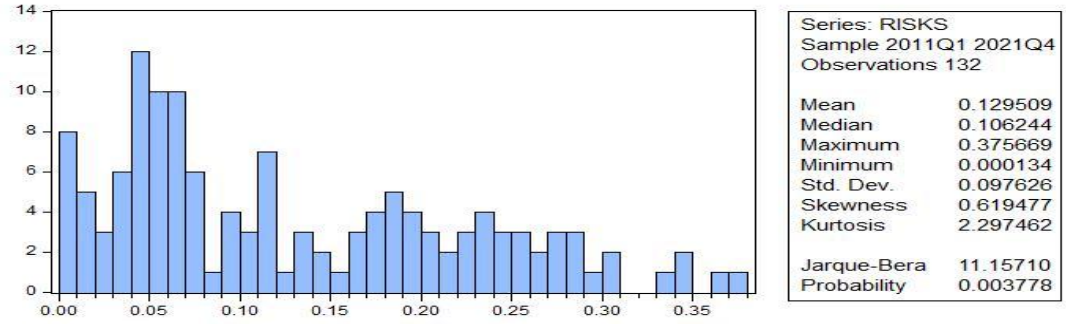


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "لا تخضع سلسلة المتغير للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 1.9 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني عدم تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذا المتغير 7.5 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

5- المتغير المستقل مخاطر التمويل:

الرسم البياني رقم (6): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير مخاطر التمويل

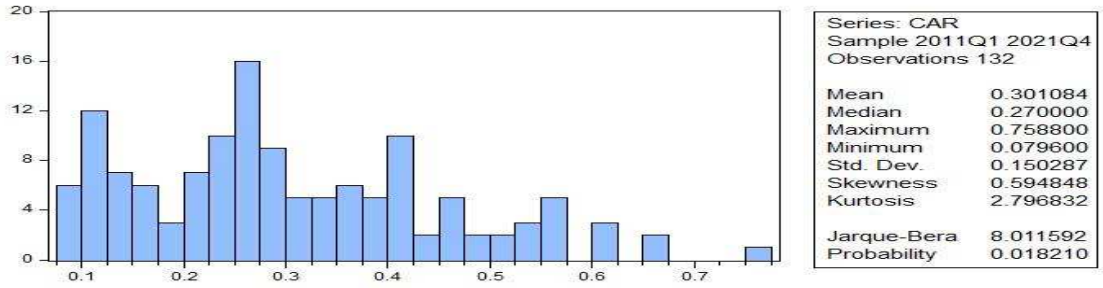


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "لا تخضع سلسلة المتغير المستقل مخاطر التمويل للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 0.6 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني عدم تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذا المتغير 2.3 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

6- المتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال:

الشكل رقم (7): المؤشرات الإحصائية لبيانات متغير نسبة كفاية رأس المال



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ومنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة "لا تخضع سلسلة المتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال للتوزيع الطبيعي" وهذا ما يؤكده معامل الالتواء 0.6 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني عدم تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذا المتغير 2.8 غير المساوي للقيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

تمّ إجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit root tests) على سلاسل متغيرات الدراسة وحصلنا على الجدول الآتي:

الجدول رقم (8) نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)		
Sample: 2011Q1 2021Q4		
Exogenous variables: Individual effects		
Total (balanced) observations: 126		
Cross-sections included: 3		
Method: Levin, Lin & Chu t		
Test for:	Level	
Series	Statistic	Prob.*
potfolioreturn	-7.84940	0.0000
invdeposits	-5.16225	0.0000
equity	-3.82320	0.0000
curdeposits	-0.99305	0.1603
risks	-0.39763	0.3455
car	-1.56875	0.0584
* Probabilities are computed assuming asymptotic normality		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)

بناءً على القيمة الاحتمالية المُقابلة لإحصائية لاختبار الظاهرة في الجدول أعلاه يُمكننا الحُكم بأنّ كل من سلاسل المتغيرات: عائد المحفظة التمويلية، حجم الودائع الاستثمارية وحجم التمويل الداخلي مُستقرة عند المستوى، بينما سلاسل بقيّة المتغيرات: حجم الودائع الجارية، حجم المخاطر التمويلية ومعدل كفاية رأس المال، غير مُستقرة عند المستوى واستقرت عند الفرق الأول.

ثالثاً: معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات:

الجدول رقم (9): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/14/23 Time: 12:33
Sample: 2011Q1 2021Q4
Included observations: 132

Correlation t-Statistic Probability	PORTFOLIORETURN	INVDEPOSITS	CURDEPOSITS	EQUITY	RISKS	CAR
PORTFOLIORETURN	1.000000					

INVDEPOSITS	-0.053729	1.000000				
	-0.613485	-----				
	0.5406	-----				
CURDEPOSITS	0.168731	-0.223781	1.000000			
	1.951813	-2.617885	-----			
	0.0531	0.0099	-----			
EQUITY	0.035500	0.277214	-0.340344	1.000000		
	0.405020	3.289658	-4.126884	-----		
	0.6861	0.0013	0.0001	-----		
RISKS	-0.028593	-0.236897	0.309238	-0.349175	1.000000	
	-0.326141	-2.780177	3.707578	-4.248633	-----	
	0.7448	0.0062	0.0003	0.0000	-----	
CAR	0.038521	0.237904	-0.414026	0.725305	-0.310474	1.000000
	0.439534	2.792710	-5.185981	12.01251	-3.723980	-----
	0.6610	0.0060	0.0000	0.0000	0.0003	-----

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول المذكور أعلاه الآتي:

توجد علاقة طردية بين المتغير التابع عائد المحفظة التمويلية مع كل من المتغيرات المستقلة: حجم الودائع الجارية 16.8%، معدل التمويل الداخلي 3.5%، ونسبة كفاية رأس المال 3.8% إلا أنها غير معنوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05. وهناك علاقة عكسية مع باقي المتغيرات المستقلة: حجم الودائع الاستثمارية 5.4%، والمخاطر التمويلية 2.8% لكنها أيضاً غير معنوية، كما نلاحظ أنه توجد بعض العلاقات المعنوية بين المتغيرات المستقلة فيما بينها إلا أنها تتصف معظمها بضعيفة أو متوسطة القوة. وهذا يُشير إلى عدم احتمالية ظهور مشكلة التعدد الخطي في نموذج الدراسة نظراً لعدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة.

رابعاً: اختبار أثر بعض العوامل الداخلية على عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية السورية:

الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج ARDL لدراسة أثر بعض العوامل الداخلية على عائد المحفظة التمويلية

Dependent Variable: D(PORTFOLIORETURN)				
Method: ARDL				
Date: 10/14/23 Time: 18:20				
Sample: 2011Q4 2021Q4				
Included observations: 123				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): INVDEPOSITS CURDEPOSITS EQUITY RISKS CAR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 9				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 3)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
INVDEPOSITS	0.067938	0.014339	4.738124	0.0000
CURDEPOSITS	-0.020900	0.023556	-0.887229	0.3780
EQUITY	0.135861	0.038502	3.528685	0.0007
RISKS	-0.061661	0.013933	-4.425606	0.0000
CAR	-0.029965	0.012848	-2.332284	0.0226
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-1.960607	0.153857	-12.74304	0.0000
D(PORTFOLIORETURN(-1))	0.634390	0.174327	3.639081	0.0005
D(PORTFOLIORETURN(-2))	0.242729	0.115579	2.100112	0.0393
D(INVDEPOSITS)	0.342142	0.102303	3.344392	0.0013
D(INVDEPOSITS(-1))	0.111132	0.140480	0.791085	0.4316
D(INVDEPOSITS(-2))	-0.264487	0.304357	-0.869003	0.3878
D(CURDEPOSITS)	0.023382	0.081961	0.285279	0.7763
D(CURDEPOSITS(-1))	0.059678	0.053437	1.116789	0.2679
D(CURDEPOSITS(-2))	-0.112554	0.063895	-1.761541	0.0825
D(EQUITY)	-0.434997	0.309474	-1.405601	0.1643
D(EQUITY(-1))	0.216186	0.240138	0.900258	0.3711
D(EQUITY(-2))	-0.059656	0.095331	-0.625776	0.5335
D(RISKS)	-0.018574	0.030211	-0.614802	0.5407
D(RISKS(-1))	0.132492	0.076850	1.724041	0.0891
D(RISKS(-2))	0.151060	0.116637	1.295129	0.1995
D(CAR)	0.127217	0.027315	4.657309	0.0000
D(CAR(-1))	0.035467	0.046608	0.760967	0.4492
D(CAR(-2))	0.035093	0.024108	1.455659	0.1500
C	0.077805	0.012973	5.997433	0.0000
Mean dependent var	0.000481	S.D. dependent var		0.034502
S.E. of regression	0.018345	Akaike info criterion		-4.464054
Sum squared resid	0.023559	Schwarz criterion		-3.110011
Log likelihood	356.6276	Hannan-Quinn criter.		-3.913833
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

يظهر الجدول أثر المتغيرات المستقلة على عائد المحفظة التمويلية على الأجلين القصير والطويل ، حيث يتبين معنوية كلٍ من المتغيرات المستقلة: المخاطر الائتمانية، حجم الودائع الاستثمارية، ورصيد الحساب الجاري للعملاء على الأجلين القصير والطويل، ومعنوية معدل كفاية رأس المال على الأجل القصير فقط، وعدم معنوية متغير معدل العائد على حقوق الملكية على الأجلين القصير والطويل وذلك عند مستوى معنوية إحصائية 0.05، وقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير (1.96-) أي أنّ الانحراف الفعلي لعائد المحفظة التمويلية عن التوازن في الأجل الطويل يصحح بشكل ربعي بنسبة 196% إثر حدوث صدمة تطرأ على متغيرات النموذج، وهذا يعني أن النموذج يصحح كامل الأخطاء مباشرة للعودة إلى الوضع التوازني خلال أقل من 3 أشهر.

ونستدل من نتائج التقدير على ما يلي:

1- وجود أثر إيجابي لحجم الودائع الاستثمارية على عائد المحفظة التمويلية في الأجل القصير عند مستوى دلالة 0.05، فقد بلغت قيمة المعلمة لأثر حجم الودائع الاستثمارية بالنسبة لعائد المحفظة التمويلية 0.34 وهذا يعني أن ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة عائد المحفظة التمويلية بنسبة 34% في الأجل القصير، وتتناقص هذه النسبة في الأجل الطويل وتصبح 7%.

2- لا يوجد أثر معنوي لحجم الودائع الجارية على عائد المحفظة التمويلية في الأجلين القصير والطويل عند مستوى دلالة 0.05،

3- لا يوجد أثر معنوي لنسبة التمويل الداخلي على عائد المحفظة التمويلية في الأجل القصير عند مستوى دلالة 0.05. بينما يوجد أثر معنوي إيجابي لنسبة التمويل الداخلي على عائد المحفظة التمويلية في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة المعلمة 0.13.

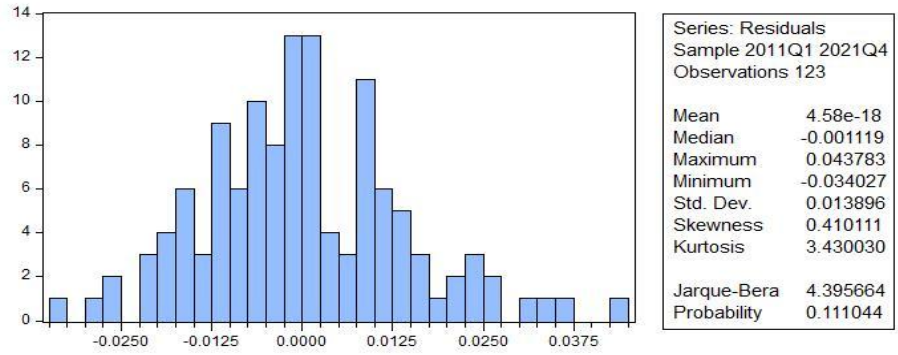
4- لا يوجد أثر معنوي للمخاطر التمويلية على عائد المحفظة التمويلية في الأجل القصير عند مستوى دلالة 0.05، بينما يوجد أثر معنوي سلبي للمخاطر التمويلية على عائد المحفظة التمويلية في الأجل الطويل فقد بلغت قيمة المعلمة لأثر المخاطر التمويلية بالنسبة لعائد المحفظة التمويلية 0.06- وهذا يعني أن زيادة المخاطر التمويلية بنسبة 1% ستؤدي إلى تراجع عائد المحفظة التمويلية بنسبة 6%.

5- وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل كفاية رأس المال على عائد المحفظة التمويلية في الأجل القصير عند مستوى دلالة 0.05، فقد بلغت قيمة المعلمة لأثر معدل كفاية رأس المال بالنسبة لعائد المحفظة التمويلية 0.13 وهذا يعني أن زيادة معدل كفاية رأس المال بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة عائد المحفظة التمويلية بنسبة 13% في الأجل القصير. بينما أصبح الأثر سلبي في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة المعلمة لأثر معدل كفاية رأس المال بالنسبة لعائد المحفظة التمويلية 0.03-.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يبين الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الشكل المذكور أعلاه أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-bera أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً، مما يدل على عدم وجود تباين في استجابة المصارف الإسلامية لتغيرات المتغيرات المستقلة على عائد المحفظة التمويلية.

النتائج Conclusions:

1- إنّ إدارة المحفظة التمويلية من الأمور المُهمّة في المصارف الإسلامية نظراً لأنّها المصدر الرئيس لعوائد المصرف، فضلاً عن كونها تُعدُّ أَحَدْ أكبر مصادر الخطر التي تُؤثر على استقرار وسلامة المصرف.

2- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي في الأجل القصير عند مستوى دلالة 5% لمؤشر حجم الودائع الاستثمارية ومعدل كفاية رأس المال في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021).

3- أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي إيجابي في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5% لمؤشر حجم الودائع الاستثمارية ونسبة التمويل الداخلي في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021).

4- بيّنت الدراسة وجود أثر معنوي سلبي في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5% لمؤشر المخاطر التمويلية ومعدل كفاية رأس المال في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021).

5- خَلُصت الدراسة إلى عدم وجود أيّ أثر معنوي في الأجل القصير عند مستوى دلالة 5% لمؤشر نسبة التمويل الداخلي ونسبة المخاطر التمويلية في معدل العائد على المحفظة التمويلية في المصارف الإسلامية السورية خلال المدة (2011-2021).

6- توافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة الآتية: (الزعبي وآخرون،2020)،(الصالح، 2022)،(Said,2016)،(Mennawi,2020)، لناحية وجود تأثير لحجم التمويل الداخلي على ربحية المصرف.

التوصيات Recommendations:

1- ضرورة قيام إدارات المصارف الإسلامية باستقطاب المزيد من الودائع الاستثمارية، والتوسع في منح التمويل متوسط وطويل الأجل لمَا لهُ من أثر على التنمية الاقتصادية وزيادة العوائد.

2- التأكيد على إدارات المصارف الإسلامية للاهتمام أكثر بالمحفظة التمويلية من خلال التوسع في نوعية الأنشطة المصرفية المُقدمة بالاعتماد على التقنيات الحديثة، واستخدام أساليب ووسائل تمويلية مواكبة لتطورات العصر كتبنّي منتجات الهندسة المالية، مما يُسهم إيجاباً في زيادة العوائد وأرباح المصرف.

3- توجيه المصارف الإسلامية كي تُنوع مُكونات محافظها التمويلية عبرَ استخدام صيّغ تمويل متعددة، وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم تركيز التمويل على مناطق مُحددة، لأنّ هذا التنوع يُقلل من احتمال التعرّض للمخاطر.

4- إيلاء أهميّة لإدارة المخاطر التمويلية في المصارف الإسلامية كون المخاطر تؤثر بشكل سلبي على عوائد المحفظة التمويلية، وذلك بالتدقيق أكثر عند منح التمويلات ومراقبتها ومتابعتها بشكل مستمر، وكذلك مراقبة التقلبات الداخلية والخارجية التي تطرأ.

5- أنْ تكون السياسة التمويلية في المصارف الإسلامية مرنه كي تستجيب للتغيرات المحتملة في الظروف والعوامل المحيطة بالمصرف من أجل استثمار هذه السياسة كوسيلة مواكبة لشروط ومتطلبات عمليات تنظيم منح التمويل.

6- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية لمعرفة أثر العوامل الخارجية على عائد المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع عائد المحفظة الائتمانية للمصارف التقليدية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع References:

المراجع العربية:

1- إبراهيم، خالد أبو النور. حسين، عبد الفتاح علي. (2020): أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد 15 (يونيو):181-43.

2- البدوي، لمى. (2022). أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية: مجلد 38 عدد 2.

3- حمزات، لمى. الشلبي، مطيع. (2022). أثر معدل عائد الاستثمار في حجم الودائع الاستثمارية "دراسة مقارنة في المصارف الإسلامية السورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد38 عدد 4، ص:87-115. https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/7894

4- الشلبي، مطيع. (2021). أثر تغير سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مج 37، عدد: 2، ص: 215-258. https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/1251

5- الشلبي، مطيع. (2021). أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي. مجلة جامعة البعث، مجلد: 44، عدد: 6، ص: 11-51.

6- الحسين، بسام. 2016. العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج 38، عدد 33، ص . 71-104.

7- الخالدي، (2010): تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة (2000-2008).

8- خضير، حسن جميل. (2021). العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية. 330.العدد 28 عام 2021

9- الزعبي، محمد علي، مصطفى، داليا ابراهيم. (2020): العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية في الأردن – دراسة تطبيقية- مجلة المناره للبحوث والدراسات، مج 28، عدد2 لعام 2022.

10- الشبيلي، يوسف. (2005). الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1.

11- الصالح، فاطمة نبيل، البراك، محمد. (2022). أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي. المجلة العربية للإدارة.

12- العجلوني، محمد. (2008). البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. عمان، الأردن. دار المسيرة.

13- كنعان، علي. (2016). إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مكتبة بريمافيرا، دمشق.

14- مشعل، عبد الباري. (2012). المخاطر في البنوك الإسلامية / وصف وتحليل. مجلة الاقتصاد العالمية، مجلد:2012، العدد:2، ص 33-35.

15- ياملكي، أكرم. (2001). الأدوات التجارية وفقاً لاتفاقية جنيف. عمان، الأردن. عالم الكتاب الحديث.

المراجع الإنكليزية:

1. Adzobu,et,al. (2017). The effect of loan portfolio diversification on banks risks and return: evidence from an emerging market. Managerial Finance, vol:43, no:11 P:1276.
2. Aslam et al. (2016). Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan.
3. Charumathi,B.(2013).Banking and Indian Financial System. Kalapet, Pondicherry University.
4. Franklin,Allen.Uberti,P.(2010).Optimal financial crises. Journal of finance. Vol: LIII. No:4.
5. Greg,N.Hoppe,CH.(2009).The handbook of credit portfolio management. McGraw-Hill companies.
6. Ho,et,al.(2018). Implication of loan portfolio concentration for credit risk of bank in Hong Kong. Research memorandum 9,3 October, P:2
7. Khalaf,Taani.(2013). Capital structure effects on banking performance: a case study of Jordan. International journal of economics, Finance and management sciences. Vol:1. No:5.
8. Kwenda,Farai.Holden,Merle.(2014). Determinants of working capital investment in South Africa: Evidence from selected JSE-listed firms. Journal of economics and behavioral studies, vol,6, no.7. P:570
9. Leon, Florian. (2017). Implications of loan portfolio concentration in Cambodia. Economics bulletin, vol:37, no:1, P:283.
10. Mennawi, Ahmed. (2020). Influential Factors on Profitability of Islamic Banks: Evidence from Sudan. International Journal of Economics and Finance. Vol:12, No:6.
11. Onwumere,et.al.(2012). P:195.
12. Paramasivan, C. Subramanian, T. (2009). Financial management. New Delhi: India. New age international (p) limited.
13. Quan et al. (2019). Determinants of Islamic Banking Performance: An Empirical Study in Malaysia.
14. Said, Ali. (2016). An analysis on the factors affecting profitability level of Sharia banking in Indonesia.
15. Sohail,et.al.(2016). Effect of aggressive and conservative working capital management policy on performance of scheduled commercial banks of Pakistan. P:41.
16. Widyastuti,Arie. Komara, Ratna.Layyinaturrobaniyah. (2019). Capital Structure and Bank Performance. Journal Business Management. Vol: 20. No: 2.

المواقع الالكترونية:

www.dse.com